INTERNATIONAL MONETARY FUND

COMMUNICATIONS DEPARTMENT

بيان صحفي رقم: 16/142
للنشر الفوري
29 آذار / مارس 2016

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، 20431، الولايات المتحدة الأمريكية

خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون أعمال بعثة الصندوق الخاصة بمراجعة البرنامج الذي يُراقبه خبراء الصندوق، ونقاشات ترتيب الاستعداد الإئتماني مع العراق

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضمُّ تصريحات صادرة عن فرق خبراء الصندوق، بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة من زيارة البلد العضو. وتعبّر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق. ولا تُمثّل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي.

زارت بعثةٌ من صندوق النقد الدولي "IMF"، برئاسة السيد "كرِستيان جُووز"، مدينة عمّان خلال المدة من 17 إلى 29 آذار / مارس 2016، بهدف مراجعة البرنامج الذي يُراقِبه خبراء الصندوق "SMP"، والشروع في مناقشة اتفاق الاستعداد الإئتماني "SBA" مع السلطات العراقية.

وفي نهاية هذه الزيارة، أصدر السيد "جووز" البيان التالي:

"يَستمرُّ العراقُ في مواجهة عدد من التّحدّيات، وأهمُّها التَّحدِّي الذي يتمثَّلُ في الصّراع المُسلّح المُستمرّ مع تنظيم "داعش"، والذي يُواصِل إرهاقَ موارد العراق، ويُؤدِّي إلى موجات جديدة من الأشخاص النّازحين داخل العراق، الذين يصل عددهم إلى ما يزيد عن 4 ملايين نازح. أمّا التّحدّي المهمِّ الآخر فهو يتمثّلُ في الهبوط الحادّ في أسعار النّفط، الأمر الذي يَتسبّبُ في حدوث صدمة خارجية كبيرة لميزان المدفوعات، وإيرادات الموازنة، وذلك يعتمد بالدرجة الأولى على المقبوضات المُتحصّلة من صادرات النفط.

"انكمشَ الناتجُ المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (-2.1) في المئة في عام 2015 بسبب الصراع الحالي مع تنظيم "داعش"، وتدمير البنية التحتية والموجودات، وتعطيل حركة التجارة، وتراجع مستوى ثقة المستثمرين. لقد ساعدت الزيادة في حجم إنتاج النفط، في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان كلتيهما، على تخفيف مستوى التّراجع الاقتصادي في القطاع غير النفطي. وقد اتّسعت فجوة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لتصل إلى (5.1) في المئة من العجز في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. ونتيجة لذلك، انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي بنهاية عام 2015 بمبلغ (13) مليار دولار أمريكي لتصلَ إلى (54) مليار دولار أمريكي.

"تُشير التقديرات الأولية إلى أنّ السلطات العراقية تواصل تحقيق التّقدّم في ظل البرنامج الذي يُراقبه خبراء الصندوق؛ فقد تحقّقت ثلاثةٌ من الأهداف الإرشادية (التأشيرية) الخمسة، المطلوب تحقيقها بنهاية شهر كانون الأول / ديسمبر 2015، وذلك راجعٌ إلى انخفاض مستوى تنفيذ الإنفاق على الأجور والتقاعد، والسّلع والخدمات والتحويلات. الأهداف المتعلقة بالإنفاق في المجال الاجتماعي لم تتحقق، ولكن بهامش بسيط، والأهداف المتعلقة بعدم تراكم المتأخرات الخارجية عن السداد لم تتحقّق بسبب محدودية السيولة النقدية لدى الحكومة العراقية. فقد تم استيفاء متطلبات قاعدة معيارية هيكلية واحدة من القواعد الثلاث، ولم يتمّ بَعْدُ استيفاء متطلبات القاعدتين المعياريتين الهيكليتين الأُخريين، ولكن تمّ تحقيق تقدّم جيد على هذا الصعيد، وتتوقّع السُّلطات استيفاء متطلبات تلك القاعدتين في وقت قريب جداً.

"لقد أحرزت السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي تقدما نحو التوصل إلى تفاهم حول برنامج للسّياسات الاقتصادية والمالية، يُمكِن دعمه عن طريق التّمويل. ومن شأن هذا البرنامج أن يشتمل على المزيد من إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة للعراق، بهدف جعل الإنفاق يتوافق مع المستوى المنخفض لأسعار النفط، وتحقيق المقدرة على تحمل عبء الديون بصفة مستمرّة. ويُتَوقَّع أن يشتمل البرنامج أيضاً على تدابير لحماية الفقراء، ولإدخال إصلاحات على إدارة المالية العامة، بهدف تعزيز الشّفافيّة في المالية العامة، وتحسين جودة الإنفاق العام، إضافةً إلى تعزيز استقرار القطاع المالي. وسوف تستمرُّ هذه المباحثات أثناء انعقاد اجتماعات الربيع المشتركة خلال شهر نيسان / أبريل، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بمدينة واشنطن العاصمة.

"وقد اجتمع خبراء الصندوق، أثناء مدة البعثة، مع معالي وزير المالية هوشيار زيباري، ومحافظ البنك المركزي بالوكالة علي العلاق، ومظهر صالح المستشار المالي لرئيس الوزراء، ومسؤولين آخرين من وزارة المالية، ووزارة النفط، ووزارة التخطيط، ووزارة الكهرباء، والبنك المركزي العراقي، وممثلي المصارف الحكومية المملوكة للدولة، ومجلس الأعمال العراقي. ويودُّ فريق خبراء الصندوق أن يشكر السلطات العراقية على تعاونها مع الصندوق، وعلى عقد مباحثات مُنفتحة ومُثمرة معه."